AL MORAKEB AL INMAI

ندوة [illegible] ومستقبل الحزمة العريضة في لبنان

BROADBAND اهم بلد

نظمت اللجنة اللبنانية لمتابعة شؤون الحزمة العريضة، بدعوة من جمعية مصارف لبنان، مناقشة حول واقع ومستقبل الحزمة العريضة في لبنان في فندق الفينيسيا - بيروت.

الندوة التي أدارها رئيس جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان (PCA) **غابي الديك**، تحدث فيها السيد **خليل لطيف**، ممثلا جمعية مصارف لبنان، تحدث عن متطلبات القطاع المصرفي فيما يتعلق بالحزمة العريضة، منوها بأن تطبيق بعض متطلبات بازل ٢، يستوجب استعمال الحزمة العريضة،فيما يتعلق بعدد كبير من التطبيقات لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر وإدارة العمليات والعلاقات والإتصالات بين الفرع الرئيسي والفروع، كما بين المركز الرئيسي والمركز الإحتياطي في حالات الكوارث، مشيرا الى أن تطبيق الحزمة العريضة يؤدي الى خفض الكلفة وخفض نفقات التنقلات، خاتما أن تطبيق الحزمة العريضة يشكل فرصة جديدة لأعمال جديدة في لبنان.

وتحدث السيد **كارلو روسوتو**، منسق إقليمي لمنطقة أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط في البنك الدولي، عن استراتيجيات الحزمة العريضة وأعطى أمثلة من مختلف دول العالم.

السيد **غونولف مارتينسون**، مستشار في البنك الدولي ومكلف بمهمة مساعدة الحكومة اللبنانية في موضوع الحزمة العريضة أعطى أمثلة عن تطبيقات الحزمة العريضة ونتائجها في تركيا وكوريا وكندا وماليزيا والسويد.

أما السيد **غاريث لوكسلي**، منسق منطقة اوروبا وآسيا الوسطى في البنك الدولي فتحدث عن التأثير الإقتصادي والضريبي لتطبيق الحزمة العريضة في لبنان مشيرا انه لو حصل زيادة في الحزمة العريضة بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٠٨ لكان الدخل القومي قد ارتفع بحوالي ١،٣٪ أي بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وذلك بشكل متتابع للأعوام اللاحقة كما كانت ارتفعت العائدات الضريبية بحدود ٩٠ مليون دولار وبشكل متتابع للأعوام اللاحقة ايضا.

د.كمال شحاده، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات اكد أن تمكين الهيئة المنظمة وتطبيق قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر سنة ٢٠٠٢، هما شرطان ضروريان لتطوير سوق الاتصالات اللبنانية وحفز المنافسة بين الشركات العاملة فيها وضمان المنافع لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

أشار شحادة إلى ٣ خطوات اعتبرها رئيسية أمام تطوير المنافسة في قطاع الاتصالات وإطلاق خدمات الحزمة العريضة:

الخطوة الأولى هي استكمال "التشركة" ومنح الترخيص لاحقا لشركة "ليبان تيليكوم" نقل خدمات الهاتف الثابت التي تؤديها الآن وزارة الاتصالات إلى شركة خاصة، وترخيصها هو واحد من المحركات الرئيسية للبنية التحتية المستندة إلى المنافسة، ومن شأن ذلك: خلق بنية مؤسساتية سليمة بموارد مالية وبشرية أكثر تطورا، إعادة تعزيز دور لبنان في السوق عبر زيادة المنافسة، وتزايد قيمة "ليبان تيليكوم" في السوق، وتعبيد الطريق أمام بيع سليم بالتجزئة مقابل بيع الخدمات بالجملة.

والخطوة الثانية هي ضمان البنية التحتية والخدمات القائمة على المنافسة في سوق الحزمة العريضة: منافسة البنية التحتية تضمن وفرة السعات الوطنية والدولية مع درجة عالية من الخدمات بأسعار تنافسية، والتي تعد ضرورية لتنمية سوق الحزمة العريضة بالتجزئة. الخدمات القائمة على المنافسة هي المحرك الرئيسي لزيادة رضا المستهلكين في ما يتعلق بخدمات الحزمة العريضة (عن طريق خفض الأسعار وزيادة جودة الخدمة) مما يجلب منافع اقتصادية كبرى لهذا البلد.

وحول هذه النقطة، قال شحادة إنه ينبغي تحفيز المنافسة في البنية التحتية ومنافسة الخدمات، كما ينبغي إصدار تراخيص طويلة الأمد لمقدمي خدمات الإنترنت والبيانات، وإصدار عدد محدود من تراخيص الحزمة العريضة للناقل الوطني من خلال عملية شفافة وتنافسية (إضافة إلى "ليبان تيليكوم")، إضافة إلى إصدار التراخيص الجديدة للحزمة العريضة الوطنية على مستوى النفاذ (مع الترددات وبدونها).

أما الخطوة الثالثة، فتكمن، برأيه، في تطبيق الأنظمة الصادرة المبنية على "أفضل الممارسات": من شأن التنظيم الملائم أن يضمن المنافسة في السوق. ويرتكز إطار عمل الهيئة المنظمة للاتصالات على ما يلي: فرض نظام نفاذ مفتوح على جميع المرافق الأساسية التي يملكها اللاعبون الرئيسيون (الحلقة المحلية، الرئيسية، إلخ...)، وإصدار مجلس الوزراء مرسوما بشأن الوصول إلى الممتلكات العامة وحقوق المرور (تقاسم المسالك يخفض تكاليف مد الألياف البصرية بنسبة تناهز ٧٠ في المئة)، إتمام الفصل الهيكلي بين قطاع تجارة الجملة وفرع للاعبين المتكاملين رأسيا، وإنفاذ نظام القوة التسويقية الهامة وجميع الأنظمة الأخرى الصادرة عن الهيئة المنظمة للاتصالات.

وفي هذا الإطار، ذكر شحادة بأن الهيئة أعدت خطة لمنح تراخيص الحزمة العريضة، من شأنها أن تضمن المنافسة في الشبكات العالية السرعة وتسهيلات بوابات الاتصالات الدولية، فضلا عن النفاذ. وشرح أن مدة هذه التراخيص تتراوح بين ٥ أعوام و٢٠ عاما. وأوضح كيف أن تراخيص الحزمة الوطنية ستتنافس على تقديم اتصال عالي السرعة بين المدن الكبرى، بينما تتنافس التراخيص الأخرى على تأمين النفاذ إلى خدمات الحزمة في جميع أنحاء لبنان.

وفي سياق شرحه كيف يتوجب ضمن جدول أعمال الحزمة العريضة توضيح عدد من قضايا السياسة العامة المهمة، أشار شحادة الى حصرية "ليبان تيليكوم"، بحيث ان فترة حصرية "ليبان تيليكوم" بالنسبة للاتصالات الهاتفية الأساسية والخدمات الصوتية الدولية ينبغي أن تكون محددة، ولكن لا يجب أن تتجاوز ٥ سنوات (بما في ذلك الصوت عبر بروتوكول الإنترنت).

والقى الوزير **شربل نحاس** كلمة، مما جاء فيها: تتولى الوزارة توفير خدمات الاتصالات كافة، إنما تقوم بذلك بأشكال مرتبكة تجعلها بمثابة شركة قابضة: إما مباشرة، من خلال الإدارة والعقود التي تبرمها، او عبر هيئة اوجيرو من خلال بضعة عقود مبسطة، او عبر عقدين مع شركتين أجنبيتين لإدارة شركتين تملكهما الدولة في مجال الخليوي، او من خلال عقود ترخيص لشركات خاصة توفر خدمات مراكز اتصال الزبائن أو نقل المعلومات أو توزيع الإنترنت.

ينتج عن تعدد هذه القنوات فقدان في الرؤية وارتباك في الأداء على صعد:

ربط ايرادات الأنشطة بتكاليفها، ضبط الاستثمارات وجدواها الاقتصادية، حصر قيم، التجهيزات والموجودات، عقلنة القرارات.

اول خطوة اساسية لا بد منها: ترجمة هذه العلاقات في عقود واضحة تبين المضمون الفعلي لكل خدمة بمعزل عن الاشكال القانونية التي تغلف أجزاءها.

تحكم منطق الأمر الواقع بقطاع الاتصالات

ليس هذا الواقع المتداخل وليد صدفة، ولا ناتجا عن قلة دراية، بل هو نتاج قرارات محددة أخذت في الغالب بوصفها استثنائية وموقتة وظرفية أتت كردات فعل على أحداث وتطورات طارئة.

أمثلة على الطارئ المستديم والاستثنائي المقونن:

- توسعت مهام أوجيرو "استثنائيا" نتيجة إحجام الحكومة عن مواءمة أجور الفنيين في الوزارة بمقتضيات سوق العمل.

- أنشئت شركتا الخلوي "الانتقاليتان" بنتيجة الفسخ المبكر لعقدي إنشاء وتشغيل وانتقال الخلوي.

- اضطرت الوزارة للترخيص "موقتا" لشركات نقل المعلومات بفعل امر واقع نتج عن إقدام مصارف وغيرها على تركيب شبكاتها الخاصة زمن الحرب.

- منحت معظم الاذاعات "رخصا" بعدما بدأت العمل في فترة الحرب أيضا: رخص من دون موجات، وموجات من دون رخص.

قطاع محنط

فاقت إيرادات الاتصالات التوقعات الأكثر تفاؤلا في حين فاق تردي أوضاع المالية التوقعات الأكثر تشاؤما فتحول قطاع الاتصالات الى مورد اساسي للخزينة، فتم رفع ثم تحنيط تعرفة الخدمات، وتم تجميد الاستثمارات ما خلا ضرورات الاستبدال الملحة. وتحول القطاع في الآن ذاته موضوع خلافات ومطامع ونزاعات.

صدر قانون الاتصالات رقم ٤٣١ سنة ٢٠٠٢ راسما حلا مبسطا: بيع رخصتي هاتف خليوي، بمزايدة عالمية، لتعظيم استقطاب الرساميل وتحييد الأطماع المحلية، وتحويل سائر الأنشطة إلى شركة لبنان للاتصالات. وحصل ذلك مع استسهال ظاهر للواقع ومشاكله، وكأن الانتقال النوعي من واقع معقد الى المرتجى يتم بكبسة زر.

غير أن المادة الاولى من القانون ٤٣١ حددت صلاحيات وزير الاتصالات بـ:

- المشاركة في المؤتمرات الدولية وتوقيع المعاملات وتصريف الشؤون الادارية.

- وضع القواعد العامة لتنظيم خدمات الاتصالات، أي سياسة القطاع.

المطلوب إذا: ان يضع الوزير السياسات القطاعية، بدءا من معاينة دقيقة لخانة الانطلاق وصولا إلى تحديد واضح لخانة الانتهاء ومرورا برسم مفصل لخارطة الطريق.

ان هذه السياسات القطاعية ليست منجزة بتاريخ اليوم، ولن يجري السير بأي خطوة بنيوية من دون انجاز هذه السياسات القطاعية.

ولكن القواعد لرسم هذه السياسات القطاعية معروفة، وهي:

فصل الاعمال التجارية عن الاعمال السيادية، سواء كانت عمليات دعم او عمليات جباية، لان الخلط بينهما يغذي موقفين متناقضين كلاهما غير قابل للتطبيق: "بيعوا كل شيء" على ضفة و"إياكم بيع اي شيء "على ضفة أخرى، فتدور السجالات بين "حزب الخصخصة" و"حزب اللاخصخصة"

ليست خدمات الاتصالات اكثر من قطاع اقتصادي، قد يختلف عن باقي القطاعات بأنه يشهد تطورا سريعا وبات تأثيره واسعا على غالبية القطاعات الأخرى و هو مدخل اساسي لانشطة مختلفة (تجارية، استهلاكية، ثقافية، اجتماعية...). وعلى الدولة تاليا ان تركز على سبل زيادة انتاجيته وزيادة فرص العمل وتحسين الخدمات وتوسيعها وتعزيز إمكانيات تصديرها، وهذه أهداف الخصخصة البعيدة كل البعد عن مسألة تسديد الدين العام.

ليست هيكلة قطاع الاتصالات، بالنظر إلى تعدد الخدمات وطبائعها ومورديها، امرا بسيطا او بديهيا، بل عليها أن توفق بين مجموعة اعتبارات:

- ما الذي يجب ان يبقى بيد السلطة العامة لاستحالة إقامة التنافس على مستواه وسهولة تحوله إلى احتكار في حال خصخصته؟

- ما الذي يمكن ان يستقبل توظيف الادخارات الاجتماعية بسبب ارتفاع حجم استثماراته وطول فترة تغطيتها وثبات مستويات مردوديته؟

- ما الذي يمكن ان يؤول الى استثمارات خاصة مجدية أخذا بالاعتبار لطبيعة سوق الرساميل اللبنانية الخاصة؟

- ما الذي يجب ان يبقى في اطار حرية كبيرة جدا لان مردوده ونسب مخاطره مرتفعة جدا ومتقلبة؟

إنما، من دون انتظار بلورة توجهات الهيكلة، وتلبية لحاجات متراكمة وسدا لعجز متماد، ثمة خطوات تطبيقية مباشرة لا تأسر الخيارات المتاحة، وقد اتخذ القرار بالسير بها دون إبطاء، وعلى رأسها بلورة الاطار المؤسسي لعمل الوزارة من خلال تعميم الصيغ التعاقدية سواء في داخل مؤسساتها أو مع الأطراف الخاصة المحيطة بها (ترخيص، تعرفات، إلتزامات، رقابة).

تجهيزات الحزمة العريضة:

تعترض خدمات الحزمة العريضة مجموعة من المحدات المتتالية:

- المحد الاول يعود الى محدودية السعات الدولية.

- المحد الثاني الذي سوف يتكشف متى حرر الأول عدم ربط عدة مراكز بالالياف البصرية.

- المحد الثالث المرشح للبروز تباعا هو ضعف القدرة التقنية للمراكز في استيعاب ومعالجة الدفق المتعاظم للمعلومات.

- ويبقى المحد الرابع المحكوم بالمسافة بين المركز والمشترك.

الحلول المقترحة

وثمة مجموعة من الحلول المقترحة التي أرسلت الى وزارة المالية ووافقت عليها من ضمن موازنة ٢٠١٠ والتي تعنى بخدمات الحزمة العريضة تقدر بحوالي ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية، وهي تشمل:

السعات الدولية:

أ. بدء تشغيل واستثمار كابل الهند فالشرق الأوسط فأوروبا ذات السعات الدولية الكبيرة خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٠.

ب. شراء سعات دولية مختلفة على الكوابل البحرية.

ج. استئجار بوابات اضافية من مختلف المشغلين لزيادة حجم الاتصال بشبكة الانترنت الدولية بعد تشغيل الكابل، فتنتقل السعة الإجمالية من حوالي ٢ جيغابيت إلى ١٢٠ جيغابيت.

- توسعة وربط مراكز عدة بالالياف البصرية.

أ. توسعة شبكات الالياف البصرية الأساسية التي تربط المناطق (حوالى ٤٠٠ كلم مسالك أرضية و٨٣٠ كلم ألياف بصرية إضافية).

ب. انشاء شبكات الياف بصرية ثانوية ضمن بعض المناطق اللبنانية وتوسيع شبكات بعض المناطق الاخرى.

ج. اضافة أجهزة تكميلية لشبكة الالياف المذكورة أنفا.

- رفع القدرة التقنية للمراكز لاستيعاب ومعالجة الدفق المتعاظم للمعلومات.

- مشروع تجميع وتوحيد السنترالات وتطويرها بإدخال تكنولوجيا حديثة تسمح باستعمالها للمعلومات والهاتف المتنقل بالاضافة الى خدمة الصوت والصورة.

- انشاء مركز مراقبة لشبكة الجيل الجديد، فننتقل من ٥٩ مركزا رئيسيا إلى ٧

توسعة وتحسين الشبكة المحلية:

أ. أعمال مدنية وكوابل للهاتف الثابت لاستيعاب حوالي ٤٠.٠٠٠ مشترك إضافي.

ب. توصيل خطوط الهاتف الثابت الى المباني والمشتركين الجدد (حوالى ٢٠٠٠ مبنى).

توصيل كابلات الضوئية الى مراكز الاستخدام أو الانتاج المكثفين للمعلومات: جامعات، إدارات عامة، مستشفيات، مصارف، مراكز إعلامية، إلخ...

كما لحظت الموازنة زيادة سعة خطوط الاتصال المحلية التأجيرية من E1 800 الى E1 4000، اضافة الى دراسة انشاء نظام WIMAX لتلبية المناطق التي يصعب ايصال الشبكة المحلية اليها.

الخليوي

اما بالنسبة للخليوي فإن الوزارة تعمل على تجهيز شبكتي الخليوي بنظام +HSPA الذي سيسمح بتأمين نقل المعلومات حتى ٢٠ ميغابت للمشتركين.

بالنتيجة، ينتقل الوضع: من دفق ٢٥٦ كيلوبت الى دفق يفوق ٢ ميغابت، علما أن التغطية الحالية هي حوالي ٨٦٪ من المشتركين، وسوف ترتفع تدريجيا الى حوالي ٩٣٪ من المشتركين بنهاية السنة ٢٠١٠.

BROADBAND اهم
www.broadbandlebanon.org

الوزير نحاس والسيد غابي الديك